INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

نجل الأستاذ حسن مشيمع يعاود الاحتجاج من جديد في سبيل انقاذ والده

بتهم تتعلق بحرية الرأي والتعبير تم الحكم عليه بالسجن المؤبد فيما عرف بقضية الرموز
الأستاذ حسن مشيمع معتقل منذ عام 2011

في ظروف بشعة لا تتمتع بأي معايير إنسانية وأخلاقية وضمن سياسةٍ تهدف إلى الإذلال والإهانة لكل سجناء الرأي والناشطين السياسيين، لا يزال يُحتجز الأستاذ حسن مشيمع بوضعه الصحي السيئ في سجن جو الذي تجاوز صيت الانتهاكات فيه حدود القضبان إلى العالم والأمم المتحدة.
دفعت المبادئ السياسية والأخلاقية بالأستاذ حسن المشيمع إلى التعبير عن آراءه مطالباً بالتحول الديمقراطي الذي يضمن للشعب البحريني الحق في تقرير مصيره وضمان حياة حرة وكريمة، معتبراً أن انضمام بلاده للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يمكنها احترام ذلك لكن الثمن كان مواجهته للحكم بالمؤبد.

يعاني الاستاذ مشيمع من عدد لا يحصى من الحالات المرضية المزمنة، بما في ذلك السرطان والسكري وارتفاع ضغط الدم والنقرس وحالته تتطلب فحوصات منتظمة، ورغم ذلك، قيدت سلطات السجن باستمرار عملية قيامه بهذه الفحوصات البالغة الأهمية وقيدت حصوله على الأدوية حارمة إياه الحق في العلاج.

ورغم كل مناشدات المنظمات الحقوقية وهيئات الأمم المتحدة للإفراج الفوري عن الأستاذ حسن مشيمع وقيام نجله الناشط علي المشيمع في وقت سابق بالإضراب عن الطعام للمطالبة بتوفير العلاج له إلا أنها لم تلقى أذاناً صاغية في البحرين.

INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

اليوم وكل يوم تتجدد وستتجدد تلك المطالب إلى حين تنفيذها، وهذا ما أكد عليه اليوم علي مشيمع في تغريدة نشرها على حسابه على تويتر:

مؤكداً على وجود النية المبيتة لتصفية والده الأستاذ حسن مشيمع فالحرمان من العلاج جريمة بحق رجل بلغ الـ71 من العمر، ويدخل السنة التاسعة في السجن ظلما وعدوانا.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يتضامن مع علي مشيمع في خطوته الجديدة في سبيل الإفراج عن الأستاذ حسن مشيمع وتمكنه من حقه في العلاج ويؤكد على أولويته في المطالبة والدعم الكامل لكل الحقوق الإنسانية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ويؤكد المجلس أن ما ترتكبه السلطات في البحرين في تعاملها مع الأستاذ حسن وكل سجناء الرأي هو انتهاك سافر للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللانسانية أو المهينة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إضافة إلى ذلك، لا تلتزم البحرين بقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) التي تلزم بتوفير ظروف ملائمة تضمن للسجناء التمتع بكامل حقوقهم.

ونجدد مطالبتنا السلطات البحرينية بالإفراج الفوري عن كافة المعتقلين ومن ضمنهم الأستاذ حسن مشيمع باعتبار احتجازه القائم على ممارسته لحقه المشروع في التعبير عن الرأي هو غير قانوني ولا يلتزم بأي معايير للمحاكمة العادلة. كما نطالب بتمكينه من حقه في العلاج. ونحمل السلطات البحرينية كامل المسؤولية عن صحة وحياة المناضل حسن مشيمع.

جنيف 2019/04/01